



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

18 تموز (يوليو) 2019 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ الاقتصاد المصري يحقق نموًا 5.6 في المئة



وقال: "بلغ معدّل النمو 5.7 في المئة في الربع الأخير من السنة المالية 2018 – 2019، مقارنة مع 5.4 في المائة في الربع الثالث من السنة السابقة، و5.3 في المائة في 2017 – 2018". وكان أطلق البنك الدولي تقريراً حمل عنوان "مرصد الاقتصاد المصري"، أعلن فيه أنّ برنامج الإصلاح الذي بدأ في 2016 نجح في تحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات الخاصة، وتحقيق تطورات إيجابية في السياسة المالية وخفض العجز. المصدر (موقع العربية. نت، صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

أكد رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، أنّ "الاقتصاد المصري يسير على الطريق السليم"، مشيراً إلى "تحقيق معدل نمو 5.6 في المائة في السنة المالية 2018 – 2019". وأوضح مدبولي أنّ "عجز الميزانية بلغ 8.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يقل قليلاً عن التوقعات الرسمية البالغة 8.4 في المائة، مقابل عجز 9.8 في المئة في السنة المالية 2017-2018، علماً أنّ مصر تستهدف عجزاً 7.2 في المئة في السنة المالية الحالية 2019-2020".

■ لبنان يتحفّظ على اقتراحات صندوق النقد الدولي بشأن تعويم الليرة



الاتفاق مع وزير المالية والبنك المركزي بحيث يتم هذا الموضوع بطريقة طوعية من قبل البنوك.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)

كشف رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري عن وجود تحفظات على اقتراحات صندوق النقد الدولي للبنان، والتي تضمنت تعويم الليرة اللبنانية المربوطة بالدولار عند مستواها الحالي منذ أكثر من 20 عاماً، ورفع أسعار المحروقات.

وأكد الحريري أمام مجلس النواب خلال مناقشة مشروع موازنة العام 2019، أنّ "صندوق النقد الدولي لديه بعض التحفظات، ولكن أيضاً لا يمكننا أن نتبنى كل شيء يطلبه صندوق النقد الدولي، فما يطرحه صندوق النقد علينا بشأن السماح بتعويم الليرة اللبنانية، أمر قد يكون له آثار عكسية على الاقتصاد اللبناني القائم على ثبات الليرة اللبنانية". ولفت الحريري إلى أنّ "صندوق النقد الدولي طلب أيضاً زيادة رسوم الوقود بجانب رفع ضريبة القيمة المضافة، وفي هذا المجال أود أن أقول إننا دائماً نتفاوض مع صندوق النقد الدولي بما يتناسب مع مصلحة لبنان، ومصلحة الليرة اللبنانية والنقد اللبناني".

وبشأن خطة إصدار السندات منخفضة الفائدة، كشف الحريري عن

■ ارتفاع إيرادات السياحة في الأردن 8.3%



بداية العام الجاري تهدف إلى جذب أسواق جديدة وتنويع إيرادات هذا القطاع الحيوي. وسوف تمنح هذه الأموال الأردن مجالاً لالتقاط أنفاسه، وسط الأزمات التي تواجهه في طريق تنفيذ برنامجه لإصلاح الاقتصاد. وتشكل السياحة رافداً استراتيجياً لتعزيز احتياطات الأردن من العملة الصعبة، إلى جانب قيمة الصادرات السلعية والخدمية، والمنح والقروض والمساعدات الخارجية.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

أظهرت البيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني عن ارتفاع إيرادات السياحة في النصف الأول من العام الحالي بنسبة 8.3% في المئة لتصل إلى 1.9 مليار دينار (2.6 مليار دولار). وعزا البنك المركزي هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة عدد السياح القادمين إلى البلاد في تلك الفترة بنسبة 5.6% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي ليصل إلى نحو 2.5 مليون زائر. ومن الواضح أن ملامح تعافي القطاع السياحي بدأت تظهر بعد أن أثرت عليها أزمات المنطقة، التي تقاومت في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل استراتيجية جديدة أعلنت عنها وزارة السياحة منذ

